جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥٣٢)

بحث " الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها "
مع التركيز على قطاع الصناعه
(٤-١٠) قياس وتحليل الانتاجية فى قطاع استغلال المناجم والمحاجر

إعـداد

د/ فتحية زغلـول

نوفمبر ١٩٩١

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الجزء الرابـــــع

الفصل العاشـــــر

من بحث

الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعـــه

فبـــراير ١٩٩١

٤-١٠-١: قياس وتحليل الانتاجية فى قطاع استغلال المناجم والمحاجر

نقوم في هذة الورقة بقياس وتحليل الانتاجية في " قطاع أستغلال المناجم والمحاجر" أعتماد علي الاساليب والطرق التي تم عرضها باسهاب في الأجزاء الاولي من البحث والتي تم نشرها في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية .

المحتويـات

تحليل الانتاجية فى قطاع استغلال المناجم والمحاجر

	الصفحة
مقدمة	١
١. توصيف الصناعة	١
٢. تحليل بيانات قطاع استغلال المناجم والمحاجر	٢
١٠٢ القسم الرئيسى(٢): استغلال المناجم والمحاجر	٣
٢٠٢ انتاج البترول والغاز الطبيعى	٧
٣٠٢ استخراج خامات المعادن	٨
٤٠٢ استغلال مناجم ومحاجر أخرى	٩
٣. تحليل نتائج قياس الانتاجية الجزئية	١١
١٠٣ استغلال المناجم والمحاجر	١١
٢٠٣ استخراج البترول الخام والغاز الطبيعى	١٢
٣٠٣ استخراج خامات المعادن	١٢
٤٠٣ استغلال مناجم ومحاجر اخرى	١٣
٤. تحليل نتائج قياس الانتاجية بطريقة الديفزيا	١٣
١٠٤ استغلال المناجم والمحاجر	
٢٠٤ استخراج البترول الخام والغاز الطبيعى	١٤
٣٠٤ استخراج خامات المعادن	١٥
٤٠٤ استغلال مناجم ومحاجر اخرى	١٥
٥ خاتمة وتوصيات	١٦
الملاحق (الجداول)	١٨

تحليل الانتاجية فى قطاع استغلال المناجم والمحاجر

مقدمة :

يعتبر قطاع استغلال المناجم والمحاجر من أهم القطاعات الصناعية حيث يمثل انتاجه من بترول وغاز ومعادن أساسا لصناعات أخرى كثيرة • ويمثل تصدير البترول مصدرا رئيسيا للحصول على النقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى •

وتعتبر مصر من البلاد الغنية بالمعادن من ذهب وحديد ونحاس ورخام وغيرها ، لذلك يستحق هذا القطاع زيادة الاهتمام به وتطويره وتنميته •

وتبلغ قيمة جملة انتاج هذا القطاع فى سنة ٨٧/٨٦ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤ ٥٩ مليون جنيه وهى تمثل نسبة ١٪ من اجمالى انتاج قطاع الصناعة ونسبة ٣٥ر٠٪ من الاجمالى العام للانتاج فى الاقتصاد القومى • ويبلغ عدد العاملين فى هذا القطاع فى عام ٨٧/٨٦ ١٣٥٩٨ عاملا من عدد ١٧٥٧ ألف عامل يعملون بقطاع الصناعة بنسبة ٧٧ر٠٪ من العاملين بالصناعة و ١١ر٠٪ من الاجمالى العام لعدد العاملين فى نفس السنة •

١• توصيف الصناعة :

تبوب صناعة " استغلال المناجم والمحاجر" ، القسم الرئيسى(٢) ، طبقا لدليل التصنيف العربى الموحد للنشاط الاقتصادى الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى أربعة أبواب :

٢١٠ : استخراج الفحم : وهذه الصناعة ليست موجودة فى مصر وموجودة فقط الأبواب الثلاثة التالية :

٢٢٠ : انتاج البترول الخام والغاز الطبيعى•

٢٣٠ : استخراج خامات المعادن • ويتضمن هذا الباب فصلين :

٢٣٠١ : استخراج خام الحديد•

٢٣٠٢ : استخراج خامات المعادن غير الحديدية•

٢٩٠ : استغلال مناجم ومحاجر اخرى .

٢٩٠١ : استخراج الأحجار والطينة الرمل .

٢٩٠٢ : استخراج المركبات الكيماوية والأسمدة الطبيعية .

٢٩٠٣ : استخراج ملح الطعام

٢٩٠٩ : استغلال مناجم ومحاجر اخرى لم تصنف فى مكان آخر .

ويمثل جملة انتاج البترول الخام والغاز الطبيعى غالبية انتاج هذا القطاع فكانت بنسبة ٩٣٪ فى عام ٨٧/٨٦ وكانت أكثر من ذلك فى سنوات سابقة فكانت ٩٩٪ فى عام ٨٢/٨١ . ومعظم منشآت هذا الباب تتبع القطاع الخاص . وقد بلغت نسبة انتاج القطاع الخاص فى عام ٨٧/٨٦ ٨٨٪ من اجمالى انتاج القطاعين. وذلك بعكس استخراج خامات المعادن حيث يتحقق معظم الانتاج فى القطاع العام وكان بنسبة ٨٥٪ فى عام ٨٧/٨٦ بينما كان ١٠٠٪ من الانتاج يتحقق فى القطاع العام فى السنوات من ٧٤ وحتى ٨٣/٨٢ . وكذلك يتحقق معظم انتاج الباب ٢٩٠ : استغلال مناجم ومحاجر اخرى فى القطاع العام .

٢. تحليل بيانات قطاع استغلال المناجم والمحاجر :

تم الاعتماد كليا على احصاء الانتاج الصناعى الخاص بالمنشآت التى يعمل بها ١٠ مشتغلين فأكثر لكل من القطاع العام والخاص الصادر من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . وتم تثبيت أسعار متغيرات الانتاج باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الجملة لمجموعة المواد الخام بالجدول الثالث فى نشرة الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، وقد تم حساب متوسطات سنوية وتم تحريك أساس سلسلة الأرقام القياسية من السنة ٦٥/٦٤ الى السنة ١٩٧٤ بالقسمة على الرقم القياسى لسنة ١٩٧٤ . كما تم استخدام الرقم القياسى العام لأسعار الجملة لتثبيت قيم مستلزمات الانتاج ، والرقم القياسى لأسعار المستهلكين لتثبيت قيم جملة المدفوعات والرقم القياسى لأسعار الجملة لمجموعة السلع الاستثمارية لتثبيت قيم رأس المال .

١٠٢ القسم الرئيسى(٢) : استغلال المناجم والمحاجر

تبين الجداول (٢) ، (٧) ، (١٢) بيانات هذا القسم بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٤ ، للقطاع العام والخاص واجمالى القطاعين على الترتيب • ويوضح جدول (١٢) أن قيمة جملة الانتاج قد نقصت أولا من ١٠٩٦٥٣ ألف جنيه فى ١٩٧٤ الى ١٠٩١٤١ ألف جنيه فى سنة ١٩٧٥ بنسبة طفيفة ــ ٥ر٠٪ ثم زادت بنسبة ٥٤٪ فى سنة ١٩٧٦ ثم تناقصت الزيادة الى ٨٪ فى سنة١٩٧٧ وعادت للزيادة زيادة كبيرة ٩٥٪ فى سنة ٧٨ وحدثت طفرة فى سنة ٧٩ فزادت الى ثلاثة أضعافها فى سنة واحدة• أى أن مرحلة السبعينات فى مجملها كانت قيمة جملة الانتاج متزايدة بنسب شديدة التفاوت• وقد زادت قيمة جملة الانتاج فى الفترة من عام ٧٤ حتى عام ٧٩ من ١١٠ مليون جنيه الى ١١٠٣ مليون جنيه أى زادت الى عشرة أضعافها بمعدل نمو سنوى ٦ر٥٨٪ •

أما فترة الثمانينات فبدأت بزيادة ٣٤٪ فى السنة المالية ٨٠ ــ ٨١ ثم تناقصت القيمة فى السنتين الماليتين التاليتين بمقدار متناقص ، ــ ١٩٪ ، ــ ٦٪ ثم عادت للزيادة الى أكثر من الضعف فى ٨٤/٨٣ فكانت الزيادة ١٢٥٪ وعادت مرة اخرى الى التناقص فى السنوات المالية الثلاث التالية بنسب متناقصة ــ ٥٤٪ ، ٤٢٪ ، ــ ٢٤٪ على التوالى • وكان التغير فى مجمله فى فترة الثمانينات عبارة عن نقص من ١٤٨١ مليون جنيه فى ٨١/٨٠ الى ٥١٣ مليون جنيه فى ٨٧/٨٦ ، أى الى ٣٤٪ من قيمتها فى ٨١/٨٠ بمعدل تناقص سنوى ــ ٥ر١٦٪ • أما فى الفترة كلها من ٧٤ الى ٨٧/٨٦ فكانت الزيادة بنسبة ٣٦٨٪ بمعدل نمو سنوى ١٣٪ • وقد زادت قيمة جملة الانتاج فى الفترة كلها (٥ر١٢ سنة) من ١١٠ مليون الى ٥١٣ مليون أى ٤ر٦٧ ضعفا بمعدل نمو سنوى ١٣٪ •

أما عدد العاملين فقد زاد زيادة مضطردة بين السنوات ٧٤، ٧٩ من ١٤٥٥١ عامل الى٢٦٨١٧ عامل بزيادة قدرها ٨٤٪ ومعدل نمو سنوى ١٣٪ • أما فى فترة الثمانينات بدأت بنقص من ٢٦٨١٧الى ٢٢٧٣٢ عامل بنسبة ١٥٪ فى ٨١/٨٠ بالرغم من أن جملة الانتاج قد زادت بنسبة ٣٤٪ فى هذه السنة • ونقصت أيضا فى السنة التالية ٨٢/٨١ الى ١٩٨٧٠ عامل بنسبة ــ ١٣٪ ثم عادت الى الزيادة فى السنوات الثلاث التالية بنسب متفاوتة ٥ر٨٪ ، ٣٤٪ ، ٢٪ على الترتيب ، ثم عادت

الى التناقص بنسب ـ٢٥٪ ، ـ ٧٪ فى السنتين ٨٦/٨٥ ، ٨٧/٨٦ وبذلك تكون فترة الثمانينات فى مجموعها قد سجلت نقصا فى عدد العاملين من ٢٢٧٣٢ الى ٢٠٦٤٥ عاملا بنسبة ـ ٩٪ ٠ أما فى الفترة كلها من ٧٤ الى ٨٧/٨٦ فان عدد العاملين قد زاد من ١٤٥٥١ الى ٢٠٦٤٥ بنسبة ٤٢٪ وبمعدل نمو سنوى قدره ٨ر٢٪ ٠

نلاحظ مما سبق أن متغيرى جملة الانتاج وعدد العاملين يتغير كل منهما بطريقة مختلفة تماما عن تغير الآخر ٠ وقد يكون ذلك متوقعا فى هذا القطاع حيث لا يعتبر العمل هو العامل المحدد للانتاج حيث تسبقه فى الأهمية الأرض والقرارات السياسية ٠

أما متوسط أجر العامل فبحسابه بقسمة جملة المدفوعات على عدد العاملين نجد أنه تغير من ٥٩٦ جنيه فى السنة فى أول الفترة سنة ١٩٧٤ الى ٩٤٣ جنيه فى السنة فى نهاية السبعينات سنة ١٩٧٩ الى ١١٥٣ جنيه فى السنة فى نهاية الفترة (٨٧/٨٦) ٠ ونجد أنه يتذبذب صعودا و هبوطا فقد وصل الى ١٤٨٩ جنيها فى السنة فى سنة ١٩٧٨ و١٥١٧ جنيها فى السنة فى سنة ٨٤/ ١٩٨٥ ٠ وكان متوسط أجر العامل فى الفترة الأولى ٩١٨ جنيها وفى الفترة الثانية ١٧٤٣ جنيها ، وفى الفترة كلها ١٣٦٢ جنيها فى السنة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤ ٠ وبحساب الزيادة فى متوسط أجر العامل فى السنة فى الفترة كلها (١٢ر٥ سنة) نجد أنها ٩٣ر٥٪ بمعدل نمو سنوى ٤ر٥٪٠ وكان هذا المعدل فى فترة السبعينات ٩ر٦٪ وفى فترة الثمانينات ٣ر٢٪ ٠

أما جملة المدفوعات فقد زادت من ٨٦٧٥ ألف جنيه فى ٧٤ الى ٢٥٢٩٤ ألف جنيه فى ٧٩ بمعدل زيادة ١٩١ر٦٪ وبمعدل نمو سنوى ٢٣ر٩٪ وكان معدل الزيادة فى الفترة الثانية ٧٣ر٩٪ ومعدل النمو السنوى ١ر٦٪ ٠ أما معدل الزيادة فى الفترة كلها فكان ١٧٤ر٥٪ ومعدل النمو السنوى ٨ر٤٪٠ أى أن جملة المدفوعات قد سجلت معدل نمو موجب بينما كان معدل نمو عدد العاملين سالب فى هذه الفترة ٠ أما مستلزمات الانتاج فنجد أن السنة الأخيرة قد سجلت زيادة كبيرة تصل الى ثلاث أضعاف قيمتها فى السنة السابقة فى حين أن جملة الانتاج وجملة المدفوعات وعدد العاملين قد سجلوا نقصا فى

هذهالسنة . فاذا استبعدنا هذه السنة وكذلك السنة الأولى حيث زادت أيضا مستلزمات الانتاج الى أربعة أضعافها فى سنة واحدة فى حين أن الانتاج قد نقص نقصا طفيفا ٥ر٪ نجد أن الزيادة فى المستلزمات الوسيطة فى السنوات ٧٥-٨٥/٨٦ كانت بنسبة ١٧٥٪ وبمعدل نمو سنوى ١٠٪ . وكانت نسبة الزيادة فى الفترة ٧٥-٧٩ ، ٢٧٦ ٪ وكان معدل النمو السنوى ٢٩٪. بينما نسبة الزيادة فى الفترة ٨٠/٨١ - ٨٥/٨٦ فكانت ١٢٨٪ ومعدل النمو السنوى ١٨٪. وزيادة هذه المعدلات عن المعدل السنوى المحسوب للفترة كلها يرجع الى أن قيمة المستلزمات الوسيطة قد نقصت كثيرا بين السنتين ٧٩ - ٨٠/٨١ من ١١٤ مليون جنيه الى ٣٦ر٦ مليون جنيه .

وبحساب نسبة قيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة الى قيمة جملة الانتاج نجد أنها شديدة التفاوت بين ٥ر٢٪ فى ٨٠/٨١ و ٤٩٪ فى ٨٦/٨٧ . وكانت حول ١٠٪ فى باقى سنوات الثمانينات وحول ٢٥٪ فى باقى سنوات السبعينات .

أما بيانات القطاع العام الواردة بجدول رقم(٢) فتوضح أن قيمة جملة الانتاج تتردد بين الزيادة والنقصان فتزيد من ٤٤٨٤٠ ألف جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ٨٨٨٩٦ ألف جنيه فى ٧٦ ثم تتجه الى التناقص حتى عام ٧٨ حيث تصل الى ٣٩٧٦٨ ألف جنيه ثم تعود الى الزيادة فتكون ١٠٦٦٢ ألف جنيه فى ٨٣/٨٤ وتنقص ثانية الى ٥٩٣٥١ ألف جنيه فى ٨٦/٨٧ . فتكون نسبة الزيادة بين ٧٤، ٧٩ ٦٢٪ بمعدل نمو سنوى ١٠٪ . وفى فترة الثمانينات تكون القيمة متناقصة بنسبة - ١٧٪ . أما فى الفترة كلها (١٢ر٥ عاما) فان الزيادة ٣٢٪ و معدل النمو السنوى ٣ر٢٪.

وكذلك يتذبذب عدد العاملين بين الزيادة والنقصان ويعود الى ١٣٥٩٨ فى ٨٦/٨٧ بعد أن كان ١٣٠٥٠ فى ١٩٧٤ . أما جملة المدفوعات فتسجل زيادة مطردة فيما عدا عام ١٩٧٨ حيث نقصت بمقدار - ٢٨٪ وكذلك العامين الأخيرين ٨٥/٨٦، ٨٦/٨٧ سجلت نقصا . أما نسبة الزيادة فى فترة السبعينات فكانت ٥٠٪ وكان معدل النمو السنوى ٨٪ ، وكانت نسبة الزيادة فى فترة الثمانينات ٢٪ فقط، ولكن فى الفترة ٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥ كانت نسبة الزيادة ٤٣٪ وكان معدل النمو السنوى ٩٪.

وبحساب متوسط أجر العامل فى السنوات المختلفة نجد أنه يتذبذب بين الزيادة والنقص فيبدأ من ٤٩٠ جنيها فى السنة فى عام ١٩٧٤ ويصل الى ١١٥٢ جنيها فى ٨٢/٨٣ ثم ينقص حتى يصل الى ٧٧٠ جنيها فى ٨٦/٨٧ . وكان متوسط أجر العامل فى فترة السبعينات ٥٧٨ جنيها فى السنة وفى فترة الثمانينات ٩٣٤ جنيها فى السنة ومتوسط الفترة كلها ٧٧٩ جنيها فى السنة .

أما قيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة فتزيد فى معظم السنين وتنقص فى أربع سنوات هى ٧٨ ، ٨١/٨٠ ، ٨٥/٨٤ ، ٨٦/٨٥ . وتزيد فى الفتره كلها بنسبة ٧٩٪ أى بمعدل نمو سنوى قدره ٨ر٤٪ ، وفى الفترة ٧٤ ـ ٧٩ بنسبة ٣٧٪ ومعدل نمو سنوى ٥ر٦٪ ، وفى الفتره ٨١/٨٠ ـ ٨٧/٨٦ بنسبة ٤٦٪ بنفس معدل النمو السنوى ٥ر٦٪ .

ويبين جدول رقم (٧) أن قيمة جملة انتاج القطاع الخاص قد زادت زيادة كبيرة الى ١٦ ضعفا بمعدل نمو سنوى ٧٤٪ فى الفتره ٧٤ ـ ٧٩ . فى حين أن الفتره الثانيه ٨١/٨٠ ـ ٨٧/٨٦ تسجل تناقصا مستمرا فيما عدا سنة ٨٤/٨٣ التى سجلت زيادة تزيد على ضعف السنه السابقه . وكانت نسبة التناقص فى هذه الفتره ٦٨٪- أى أن القيمه فى ٨٧/٨٦ أصبحت ٣٢٪ من القيمه فى ٨١/٨٠ .

أما عدد العاملين فقد تزايد فى معظم السنوات الأولى ثم اتجه الى التناقص فى السنتين الأخيرتين وكانت نسبة الزياده فى الفتره كلها ٣٦٩٪ بمعدل نمو سنوى ٢ر١٣٪ أما الفتره ٧٤ ـ ٧٩ فكانت نسبة الزياده ٢٢٣٪ بمعدل نمو سنوى ٢٦٪ وكانت نسبة الزيادة فى الفتره ٨١/٨٠ ـ ٨٧/٨٦ ٦ر ٥٪ بمعدل نمو سنوى ٩ر٠٪ .

وكذلك زادت جملة المدفوعات من ٢٢٧٤ ألف جنيه فى ١٩٧٤ الى ١٥٦٨٧ ألف جنيه فى عام ١٩٧٩ بنسبة زيادة ٥٩٠٪ وبمعدل نمو سنوى ٤٧٪ ، وكانت نسبة الز يادة فى الفتره ٨٠/ ٨١ ـ ٨٧/٨٦ ٤ر١٦٪ فقط أى بمعدل نمو سنوى ٦ر٢٪ ، وكانت نسبة الزيادة فى الفترة ٧٤ـ ٨٧/٨٦ ٤٨٧٪ بمعدل نمو سنوى ٢ر١٥٪ .

وبحساب متوسط أجر العامل فى السنه نجد أنه ٢٦٣١ جنيه فى الفترة الأولى و ١٩٩٦ جنيها فى الفتره الثانيه ٢٢٨٩ فى الفتره كلها . وبذلك نرى أنه يزيد كثيرا عن متوسط الأجر السنوى للعامل فى القطاع العام ويصل الى أربعة أضعافه فى الفتره الأولى والى ضعفه فى الفترة الثانيه .

أما مستلزمات الانتاج الوسيطة فنجد أنها تتذبذب صعودا وهبوطا وتسجل نقصا شديدا فى ٨١/٨٠ من ١٠٥٨١٧ الى ٢٩١٢١ ألف جنيه بالرغم من زيادة الانتاج فى هذه السنه ولكن ينقص فى السنه التاليه . وقد بلغت نسبة زيادة المستلزمات الوسيطة بين السنوات ٧٥، ٧٩ (وقد استبعدنا قيمة سنة ٧٤ لانها شديدة الانخفاض) ٣٤١٪ بمعدل نمو سنوى ٤٥٪ . أما الفترة الثانيه فكانت نسبة الزيادة ١٥٣٪ بعد استبعاد السنه الأخيره ٨٧/٨٦ حيث أن قيمتها شديدة الارتفاع مع تناقص قيمة الانتاج . وكان معدل النمو السنوى ٢٠٪ .

بمقارنة بيانات القطاع العام ببيانات القطاع الخاص نجد أنه فى الفترة الأولى يحقق القطاع الخاص جملة انتاج قيمتها ١٦٥٥ مليون جنيه بنسبة ٥ر٨١٪ من جملة الانتاج الذى يتحقق فى القطاعين وهو ٢٠٣٠ مليون جنيه بينما يحقق القطاع العام انتاجا قيمته ٣٧٥ مليون جنيه . أما فى

الفترة الثانيه فيبلغ جملة انتاج القطاع الخاص ٨٠٩٣ مليون جنيه بنسبة ١ر٩٣٪ من انتاج القطاعين البالغ ٨٦٩١ مليون جنيه.

أما عدد العاملين فيبلغ فى المتوسط ٢٨٣٢ عاملا فى القطاع الخاص فى الفترة الأولى و١٦٠٢٧ عاملا فى القطاع العام فى المتوسط فى نفس الفترة. أما الفترة الثانيه فيبلغ فيها عدد العاملين فى المتوسط ٨١٢٧ عاملا فى القطاع الخاص و١٥٤٨٦ فى القطاع العام.

٠٢٠٢ انتاج البترول والغاز الطبيعى (الباب ٢٢٠)

تبين الجداول (١٧) ، (٢٢) ، (٢٧) بيانات هذا الباب بالاسعار الثابته لسنه ١٩٧٤ للقطاع العام والخاص واجمالى القطاعين على الترتيب ومنها نجد أن الجزء الأكبر من انتاج هذا القطاع يتحقق فى القطاع الخاص وكانت نسبة جملة انتاج القطاع الخاص الى جملة انتاج القطاع العام يتردد حول مره ونصف فى أوائل السبعينات ثم زادت زيادة كبيرة الى ١٣ ضعف و ١٨ ضعف فى عامى ٧٨ ، ٧٩ . أما فى فترة الثمانينات فهى حول ١٥ ضعف وزادت فى السنه الأخيره الى ١٩ ضعف . أما عدد العاملين فانه يزيد فى القطاع العام عنه فى القطاع الخاص فى فترة السبعينات ويصل الى حوالى ضعفه. أما فى فترة الثمانينات فان عدد العاملين فى القطاع الخاص يتراوح حول خمسة أضعاف عدد العاملين فى القطاع العام .

ونلاحظ من جدول (٢٢) أن جملة انتاج القطاع الخاص قد تزايدت من ٥ر٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ حتى وصلت الى أقصى قيمة لها وهى ٥ر١٤٠٩ مليون جنيه فى عام ٨٠ ـ ٨١، وانها كانت مرتفعة ومتقاربه فى السنوات من ٧٩ حتى ٨٤ ـ ٨٥ ثم بدأت فى الانخفاض بنسب كبيرة . أما قيمة جملة الانتاج فى القطاع العام ـ جدول (١٧) ـ فنجد أنها بدأت ب ٣٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ووصلت الى أقصى قيمة لها وهى ٨١ مليون جنيه فى ٨٣/٨٤ ثم بدأت فى الانخفاض حتى وصلت الى ٢٣ مليون جنيه فى عام ٨٦/٨٧. وبحساب معدلات النمو السنوى لجملة الانتاج نجد أنها ٧٤٪ فى الفترة ٧٤ ـ ٧٩ ، ـ ١٧٪ (متناقصه) فى الفتره ٨٠/٨١ ـ ٨٦/٨٧ ، ٨ر١٦٪ فى الفتره كلها وذلك للقطاع الخاص . أما اجمالى القطاعين فكانت ٦٢٪ ، ـ١٧٪ ، ٣٠٪ على الترتيب . أما القطاع العام فكانت معدلات النمو السنوى ١١٪ ، ـ١٣٪ ، ـ ٣٪ على الترتيب.

يبدأ عدد العاملين فى القطاع الخاص ب ١١٥٤ عاملا فى عام ٧٤ ويتزايد باطراد حتى يصل الى ٦٦٥٩ عاملا فى ٨٠/٨١ ثم ينقص فى السنتين التاليتين ثم يعود الى الزيادة ويثبت تقريبا فى السنتين الأخيرتين حول سبعة آلاف عامل. وتكون نسبة الزيادة فى فترة ٧٤ـ ٧٩ ٢٩٦٪ ومعدل النمو السنوى ٣٢٪ ، وفى الفترة ٨٠/٨١ ـ ٨٦/٨٧ ٥٪ وفى الفترة كلها ٥٠٥٪ومعدل النمو السنوى ٥ر١٥٪. أما القطاع العام فيبلغ عدد العاملين ٢١١٦ فى عام ٧٤ ويزيد حتى ٧٦ثم ينقص فى معظم السنوات حتى يصل الى ١٤٠٩ عاملا فى ٨٦/٨٧.

أما جملة المدفوعات فى القطاع الخاص فتتزايد من ٢٢٠٩ ألف جنيه فى عام ٧٤ حتى ١٥٥٦٦ ألف جنيه فى ٧٩ بنسبة زيادة ٦٠٥٪ ومعدل نمو سنوى ٤٨٪ . وتكون نسبة الزيادة فى الفترة ٨١/٨٠ ـ ٨٧/٨٦ ١٦٪ ومعدل النمو السنوى ٥ر٢٪ . وفى الفترة كلها تكون نسبة الزيادة ٥ر١٥٪ . وفى القطاع العام تزيد جملة المدفوعات من ٢١٤٩ ألف جنيه فى عام ٧٤ الى ٥٥٢٣ ألف جنيه فى ٧٧ ثم تنقص الى ١٨٢٦ ألف جنيه. فيكون التغير فى الفتره الأولى عبارة عن نقص مقداره ١٥٪ وكذلك فترة الثمانينات تتجه فيها جملة المدفوعات الى التناقص. وأيضا الفترة كلها تسجل تناقصا فى جملة المدفوعات.

وبحساب متوسط الأجر السنوى للعامل نجد أنه فى القطاع العام يبدأ من ١٠١٥ جنيها فى السنه عام ١٩٧٤ وينقص ثم يزيد ويبلغ أقصاه وهو ٢٤٧١ جنيها فى ٨٣/٨٢ ثم يعود الى التناقص فى عام ٨٦/٨٥ ويبلغ متوسط الفترة كلها ١٥٦٤ جنيها ومتوسط السبعينات ١٣٤٠ جنيها ومتوسط الثمانينات ١٧٥٣ جنيها. ويبلغ متوسط أجر العامل السنوى فى القطاع الخاص فى فترة السبعينات ١٧٥٣ جنيها ، وفى فترة الثمانينات ٢٠١٢ جنيها وفى الفترة كلها ٢٤٥٨ جنيها ، أى أنه يسجل نقصا بعكس متوسط الأجر فى القطاع العام .

٠٣٠٢ استخراج خامات المعادن (الباب ٢٣٠)

تبين الجداول (٣٢) ، (٣٧) ، (٤٢) بيانات هذا الباب بالاسعار الثابته لسنة ١٩٧٤ للقطاع العام والقطاع الخاص واجمالى القطاعين على الترتيب ونلاحظ أن القطاع الخاص لم يكن له وجود فى السنوات الأولى وحتى سنة ٨٤/٨٣ حيث ظهر بانتاج لايزيد على ٢٤ ألف جنيه فى حين كان انتاج القطاع العام ٣ مليون جنيه وعاد الانتاج الى القيمه صفر فى عام ٨٥/٨٤ ثم ظهر ثانية بقيم ٤٦٧ ، ٤٢٧ ألف جنيه بنسبة ١٨٪ ، ١٤٪ من الانتاج فى القطاعين فى السنتين ٨٦/٨٥ ، ٨٧/٨٦ . ولذلك سنكتفى بتحليل بيانات اجمالى القطاعين باعتبار أن هذا الباب فى معظمه قطاع عام.

من جدول (٤٢) نجد أن قيمة جملة الانتاج قد تزايدت من ١٤٠٧ ألف جنيه فى عام ٧٤ الى ٣٥٦٣ ألف جنيه فى عام ٧٦ ثم نقصت الى ١٩٣٦ فى عام ٧٧ ثم زادت الى ٢٣٦٧فى عام ٧٨ . وسوف نستبعد أرقام عام ٧٩ لانها حوالى ربع قيمتها فى السنه السابقه والسنه التاليه وقد يرجع ذلك الى تقصير فى جمع البيانات. وبحساب معدل النمو السنوى فى الفترة ٧٤ ـ ٧٨ نجده ١٤ ٪. أما سنوات الثمانينات فوصل الانتاج الى اقصاه وهو ٤٥٨٣ ألف جنيه فى عام ٨٢/٨١ وكان معدل النمو السنوى ٥٪ . أما فى الفترة كلها ٧٤ـ ٨٧/٨٦ فكان معدل النمو السنوى ٦٪. أى أن معدل النمو متناقص .

أما معدل نمو جملة المدفوعات فكان ١٥٪ فى السبعينات ، و٦ر١٪ فى الثمانينات، و١٪ فى الفترة كلها. وكان معدل نمو العماله ٧ر٧٪ فى السبعنيات و١٪ فى الثمانينات و٥ر٢٪ فى الفترة كلها.

أما عدد العاملين فنجد انه يتذبذب بين الزياده والنقص ولكنه يتجه نحو النقص فى السنتين الأخيرتين. وبحساب متوسط أجر العامل فى السنه نجد أنه يبدأ من ٥٩٠ جنيها فى عام ٧٤ ويصل الى ٧٠٠ جنيها فى عام ٧٩، وكان فى حدود ١٠٠٠ جنيها فى السنوات ٧٧ ، ٨٢/٨١ ، ٨٣/٨٢، ٨٤/٨٣ ، ٨٥/٨٤ ولكنه عاد الى النقص ووصل الى ٧٧٥ جنيه فى ٨٧/٨٦. ويبلغ متوسط الأجر السنوى للعامل فى الفتره كلها ٨٤٤ جنيها وكان فى فتره السبعينات ٧٠٩ جنيها وفى فترة الثمانينات ٩٦٠ جنيها.

أما قيمة المستلزمات الوسيطة فنجد أنها تتذبذب بالزيادة والنقصان وتسجل زيادة واضحه فى السنتين الأخيرتين بالرغم من تناقص الانتاج فيهما. ويبلغ معدل النمو السنوى فى فترة السبعينات ٣٪ وفى فترة الثمانينات ٩ر٥٪ وفى الفتره كلها ٧٪ .

٠٤٠٢ الباب ٢٩٠: استغلال مناجم ومحاجر أخرى

تبين الجداول (٤٧) ، (٥٢) ، (٥٧) بيانات هذا الباب بالأسعار الثابته للقطاع العام والخاص واجمالى القطاعين على الترتيب . ونلاحظ هنا أيضا أن معظم الانتاج يتحقق فى القطاع العام. وهناك ٤ سنوات يكون فيها انتاج القطاع الخاص صفرا ، وفى السنوات الأخرى يتراوح نسبة الانتاج المحقق فى القطاع الخاص بين ٠٥ر٠٪ ، ٥ر٢٪ فيما عدا السنتين ٧٩ حيث يصل الى ٦ر٧٪ ، ٨٣/٨٢ حيث يكون ٤ر٤٪ . لذلك سوف نكتفى أيضا بتحليل بيانات اجمالى القطاعين المبينه بجدول (٥٧).

بدأت قيمة اجمالى انتاج هذا الباب ب ٩٦٥٤ ألف جنيه فى عام ٧٤ وتزايدت حتى ١٦١٧٦ ألف جنيه فى عام ٧٩ بنسبة زياده ٥ر٦٧٪ وبمعدل نمو سنوى ١١٪. بينما بلغت نسبة الزيادة فى فترة الثمانينات ١١٥٪ وبلغ معدل النمو السنوى ٦ر١٣٪ وبلغت قيمة جملة الانتاج فى عام ٨٧/٨٦ ٣٣٨٤١ ألف جنيه. وكذلك أظهر عدد العمال تزايدا مستمرا فيما عدا السنوات الثلاث الأخيره وتبلغ نسبة الزيادة فى عدد العمال فى فترة السبعينات ٧ر٢٠٪ حيث زادت من ١٠١٤٥ عامل. الى ١٢٢٤٥ عامل. وبذلك تكون نسبة النمو السنوى ٨ر٣٪. أما فترة الثمانينات فبدأت ب ١٢٨٥٤ عامل فى ٨١/٨٠ ونقصت ثم زادت ثم عادت للنقصان وكانت ١١٢٧١ فى ٨٧/٨٦ بنسبة تناقص ـ٧ر١٢٪ . وكذلك أظهرت جملة المدفوعات تزايدا من ٣٦٤٧ ألف جنيه فى ٧٤ حتى ٧٢٨٥ ألف جنيه فى ٧٩ بنسبة زيادة ١٠٠٪ أى بمعدل نمو سنوى ٨ر١٤٪. واستمرت فى الزيادة فى سنوات الثمانينات حتى بلغت ١٢٢٦٢ ألف جنيه فى ٨٥/٨٤ ثم بدأت فى التناقص فى السنتين التاليتين فبلغت ١١٠٧٨ ألف جنيه فى ٨٦/٨٥ وبلغت ٧٨٤٢ ألف جنيه فى ٨٧/٨٦. وباستبعاد بيان ٨٧/٨٦ حيث يقل عن السابق بكثير نجد أن معدل الزياده فى الثمانينات بلغ ٨ر٥٥٪ ومعدل النمو السنوى ٣ر٩٪. وبحساب متوسط أجر العامل فى السنه نجده يتراوح بين ٣٦٠ جنيها فى عام ٧٤ و١٠٣٦ جنيها فى عام ٨٣/٨٢ وقد عاد الى التناقص حتى وصل الى ٦٩٦ جنيها فى عام ٨٧/٨٦. ويبلغ